

دور لجان التدقيق في ضمان جودة الأرباح واستمراريتها كدليل على حسن أداء المؤسسات الاقتصادية
The role of audit committees in ensuring the quality and continuity of profits as evidence of the good performance of economic institutions

شوقي طارق¹،

Chougui Tarek

جامعة سطيف 1-الجزائر

tchougui@univ-setif.dz

Received:10/11/2022

accepted 15/12/2022

Published:31/12/2022

ملخص:

تسعى كل المؤسسات للبقاء في السوق واستمرارها في تحقيق الأرباح كهدف أسمى لنشاطها، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين لجان التدقيق في المؤسسات وجودة الأرباح واستمراريتها كدليل على نجاح سياسة المؤسسة في استغلال لجان التدقيق من خلال تكوينه أعضائها وكذا عدد الاجتماعات التي يقومون بها وكذا كفاء الأعضاء ، إلى جانب سلطة اللجان في تعيين المراجع الخارجي وتمديد عهده ، كما تقيس مدى نجاعة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ليستطيع تحقيق أهدافه، ومنه خلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين عمل لجان التدقيق وجودة الأرباح

الكلمات المفتاحية: لجان التدقيق ، جودة الأرباح ، التدقيق الخارجي ، التدقيق الداخلي ، مجلس الإدارة.

Abstract:

All institutions seek to stay in the market and continue to achieve profits as a supreme goal of their activity, and accordingly this study aims to determine the relationship between audit committees in institutions and the quality and continuity of profits as evidence of the success of the institution's policy in exploiting audit committees through the composition of its members, as well as the number of meetings they conduct, as well as the efficiency Members, in addition to the authority of the committees to appoint the external auditor and extend his tenure, as well as measure the effectiveness of the internal control system in the institution to be able to achieve its objectives, and from it the study concluded that there is a strong relationship between the work of audit committees and the quality of profits

Keywords: committees, profit quality, external audit n internal audit, board of Audit direction.

المؤلف المرسل، شوقي طارق: tchougui@univ-setif.dz

المقدمة:

إن عالم المال والأعمال الذي تعيش فيه المؤسسات يجعلها تبحث دوما عن أحسن الطرق والتقنيات للبقاء في السوق واستمرار تنافسيتها وبالتالي تحافظ على وجودها ، ولا يتأتى هذا إلا باستعمال الطرق الحديثة للتسيير والتي تمس كل أنشطة المؤسسة التجارية ، المالية ، الموارد البشرية و الإنتاج....الخ.

وعليه وكمؤشر على نجاح المؤسسة في السوق هو تحقيق الأرباح وهو الهدف الأسمى لتأسيس أية مؤسسة مع ضمان استمراريته على المدى المتوسط والطويل ، فأغلب المؤسسات تضع مستوى الأرباح أو مختلف النتائج المكونة لقائمة الدخل كالقيمة المضافة والنتيجة قبل الضرائب الخ كمؤشرات مهمة لقياس الأداء ومنه الأرباح ، لكن بدرجة أكبر نقيس ما يسمى بجودة الأرباح أي هل مستوى الأرباح المحقق يعبر فعلا عن أداء المؤسسة ؟ بالرغم من تحقيق مستوى معين من الأرباح، من هنا ظهر مصطلح جودة الأرباح كمؤشر لقياس مدى استمرارية تحقيق الأرباح.

وعليه ظهرت عدة وظائف أو مسؤوليات جديدة داخل المؤسسة تتابع تحقيق الأرباح وتقيم مدى جودتها وهي لجان التدقيق والتي تتكون من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وباستخدامهم لتقنيات الحوكمة فإنهم يعدون تقارير خارج التقارير السنوية العادية يقسون ويقيمون بها أداء مختلف الوظائف وكذا ربط العلاقة بين المؤسسة والمراجع الخارجي وكل هذا من أجل الوصول إلى تحقيق أرباح ذات جودة عالية وقابلة للاستمرار .

مما سبق تكون اشكاليتنا كآآتي :

ما العلاقة بين مهام لجان التدقيق وجودة الأرباح واستمرارها؟
ولإحاطة الجيد بالموضوع ممكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما هي لجان التدقيق وما مهامها؟

✓ ما هي صلاحيات لجان التدقيق؟

✓ ماهية جودة الأرباح وكيف نقيسها ؟

✓ ما هي أهم مؤشرات جودة الأرباح؟

فالمؤسسة باعتبارها الخلية الأساسية للاقتصاد يعتبر بقاؤها في المنافسة من خلال تحقيق أرباح واستمرار دليل على تنافسية الاقتصاد وانتعاشه وقدرته على توفير المناخ المناسب للمؤسسات من أجل الحفاظ على مكوناتها وتقديم التزاماتها للاقتصاد والمجتمع كاملا.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في دراسة وتحليل العلاقة التي تربط لجان التدقيق بجودة الأرباح واستمرارها ، من أجل توضيح فعلا هل توجد علاقة وما مدى قوة الارتباط بينهما ، من أجل إثبات أهمية لجان التدقيق كهيكل داخل المؤسسة .

أهداف البحث: يهدف البحث إلى :

✓ توضيح مهام ومسؤوليات لجان التدقيق داخل المؤسسة.

✓ كيفية قياس جودة الأرباح ومعرفة مدى استمراريته.

✓ إبراز العلاقة بين لجان التدقيق وجودة الأرباح واستمرارها.

✓ قياس مدى ارتباط لجان التدقيق بجودة الأرباح.

منهجية البحث:

تم معالجة الموضوع باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة المتغيرين كل على حدى ثم إدراج دراسات تطرقت للعلاقة بينها لقياس مدى الارتباط بينها وبالتالي هل يؤثر المتغير الأول في الثاني.

1. لجان التدقيق:

1.1. مفهوم لجان التدقيق وأهميتها:

تُعرف لجان التدقيق بأنها: " لجنة تتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين, وذلك لتقديم رؤية عن مدى تحقيق حوكمة الشركات, ويجب أن يكون لها خط مباشر مع المساهمين عن طريق تقرير منفصل عن التقرير السنوي, وتسعى اللجنة كذلك إلى ضمان تأهيل الإدارة من أفراد مؤهلين وذوي خبرة لضمان قدرتهم على إدارة المخاطر بفعالية وأوجه رقابة رسمية في المؤسسة, ولا بد أن يكون أعضاء اللجنة من الأفراد الأكفاء ذوي الخبرة لضمان القدرة على الالتزام بتخصيص وقت كاف و جهد لمهمة المراجعة والمساءلة ومتابعة مدى الالتزام بالقيم الأخلاقية وترتيبات الحوكمة" (حمدان، ابو عجيلة، و ابو عجيلة، 2012، صفحة 27) .

كما عُرِّفت بأنها: " لجنة يتم تعيين أعضائها عن طريق الشركة من الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة وتعد قناة اتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي للمشركة ولها دور رقابي على جميع عمليات الشركة". وعرفت بأنها: "اللجنة التي تتكون عادة من المديرين غير التنفيذيين في الشركة, وأن الهدف الأساسي من تشكيلها هو زيادة فاعلية وظيفة التدقيق وزيادة مساءلة الإدارة" (ذنيبات، 2006، صفحة 45).

وعرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute Certified Public of

Accountants(AICPA بأنها: "الأداة التي يتم من خلالها تنفيذ التجاوزات التي تقوم بها الإدارة العليا للمؤسسات".

تتجلى أهمية لجان التدقيق من خلال المنافع المتوقعة منها التي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف ذات العلاقة مثل مجلس الإدارة , والمدقق الداخلي, والمدقق الخارجي , والمساهمين, وأصحاب المصالح, ويمكن توضيح المنافع التي تقدمها لجنة التدقيق كالاتي: (سويطي، 2006، صفحة 145):

أ. بالنسبة لمجلس الإدارة: إن إنشاء لجنة التدقيق سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم وخاصةً فيما يتعمق بنواحي المحاسبة والمراجعة من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي, وذلك من خلال الاجتماع بالمدقق الخارجي أثناء نهاية عملية المراجعة, وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة في المساعدة في حل المشكلات التي قد يواجهها المدقق مع إدارة الشركة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية.

ب. بالنسبة للمدقق الخارجي: لعل الدور الذي تؤديه لجان التدقيق في تدعيم استقلالية المدقق الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيامه بمهامه دون ضغط أو تدخل من الإدارة وعليه هناك بعض المعايير التي اهتمت بطبيعة العلاقة بينهما من حيث دور لجان التدقيق في تعيين المدقق الخارجي, وتحديد أتعابه وحل المشكلات التي قد تنشأ بين الإدارة والمدقق الخارجي, وكذلك زيادة التفاعل بين كل من المدقق الخارجي والداخلي.

ج. بالنسبة للمدقق الداخلي: تقوم لجان التدقيق باختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي وتوفير الموارد اللازمة لهذا القسم والاجتماع المستمر به لحل المشكلات التي قد تنشأ بينه وبين الإدارة ، مما يؤدي إلى زيادة استقلالية وتفعيل دور قسم التدقيق الداخلي.

بالنسبة للمستثمرين والأطراف الخارجية: إن إنشاء لجان التدقيق يؤدي إلى زيادة الاعتمادية والشفافية في التقارير المحاسبية التي تصدها المؤسسات مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير.

2.1. مسؤوليات لجان التدقيق:

تشمل مسؤوليات لجان التدقيق القيام بنشاطات أساسية مثل : (دحود، 2008، صفحة 472)

- ✓ تقييم إجراءات الإدارة في تحديد مخاطر الاحتيال والحد منها، بما في ذلك التدابير التي تنفذها الإدارة والمصممة للمساعدة في اكتشاف الاحتيال والحد منه.
- ✓ الإشراف على الرقابة الداخلية المطبقة على الإدارة عند إعداد التقارير المالية، والبحث عن احتمالات تجاوزات الإدارة أو الاستخدام غير المناسب لتلك الرقابة.
- ✓ مقارنة معقولة النتائج المالية بالنتائج المالية السابقة أو المتوقعة وإجراء تعديلات رعية للاحتياطات الرئيسة.
- ✓ تقييم عمليات الإدارة وتوثيقها فيما يتعلق بمعالجة قيود اليومية التي أدخلت بشكل يدوي و عملية إقبال دورة التقارير المالية.
- ✓ تقييم عمليات الإدارة وتوثيقها للتقديرات المهمة كلها المستخدمة في عملية إعداد التقارير المالية.
- ✓ وضع برنامج للموظفين وغيرهم للتقرير عن الاحتيال والسلوك غير الأخلاقي.
- ✓ تقديم رؤى أخرى والتوجيه بشأن تنفيذ أو تعزيز تدابير للحد من الاحتيال.

3.1. دور لجنة التدقيق في دراسة نظم الرقابة الداخلية:

تلعب لجنة التدقيق دورا مهما في زيادة فاعلية التدقيق الداخلي، خاصة أن عمليات التدقيق الداخلي لها تأثير كبير على جميع عمليات الشركة، كما أن وظيفة التدقيق الداخلي تعد من أهم أجزاء نظام الرقابة الداخلي، ويتمثل دور لجان التدقيق ومدققي الحسابات القانونيين في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (طينة، 2012، ص154). ونظرا لأهمية الرقابة الداخلية في الشركات غالبا ما يقوم مجلس الإدارة بتفويض مسؤولية فحص الرقابة الداخلية وتقييمها إلى لجنة التدقيق، واستنادا إلى ذلك يعد من مهام لجنة التدقيق التأكد من أن إدارة الشركة قد قامت بتصميم وتنفيذ نظام للرقابة الداخلية ذي كفاءة عالية، إذ يوجد اهتمام متزايد بضرورة قيام لجنة التدقيق بفحص الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات، ويعد بعضهم أن مسؤوليات لجنة التدقيق. (مومني، 2000، صفحة 470)

وقد أصدرت لجنة رعاية المنظمات تقريراً عام 1992 أكدت فيه أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة التدقيق في الوقاية من إعداد التقارير المالية الاحتيالية، إذ تعد أحد العوامل المهمة في بيئة الرقابة، ووفقاً للمعيار الثاني الصادر عام 2004 عن مجلس الإشراف على أعمال مراجعي الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة في الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي موافقة لجنة التدقيق في الشركة على أداء مراجع الحسابات لخدمة التدقيق على تأكيدات الإدارة بشأن هيكل الرقابة الداخلية وذلك حتى لا تتأثر استقلاليته (بحدوح، 2008، صفحة 267). بناءً على ذلك من الضروري لا بد تكون لجنة التدقيق على علم بسبعة عناصر رئيسة لنظام الرقابة الداخلية الفعال وهي: (شرف و أسبر، 2019، صفحة 207)

✓ الرقابة التنظيمية.

✓ خطط التطوير والتغيير في نظم الرقابة الداخلية.

✓ الرقابة على التقرير وسلطات الاعتماد اللازمة للقيام بالعمليات المختلفة.

✓ نظم الرقابة المحاسبية.

✓ نظم حماية الأصول.

✓ الرقابة الإدارية.

✓ الرقابة على التوثيق.

إن تلك التطورات سوف تؤدي إلى زيادة أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه لجان التدقيق بخصوص فحص نظم الرقابة الداخلية وتقييمها، ولكي تقوم لجنة التدقيق بمسؤولياتها تجاه الرقابة الداخلية فإنه من الضروري أن تقوم بدراسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير نظم العمل والنظم المحاسبية، والإجراءات المالية والإدارية واقتراح التعديلات الواجب إدخالها على هذه الجوانب، بالإضافة إلى ضرورة تلقي وفحص الرد على رسالة مراجع الحسابات بشأن أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية ومناقشة خطط الإدارة وتقييمها للتعامل مع نقاط الضعف المهمة، وأن تتأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الشركة.

4.1. أهمية لجنة التدقيق للمدقق الخارجي والإشراف على أعماله:

أ. الأهمية:

تعرضت مهنة التدقيق الخارجي لكثير من الانتقادات المتعلقة بفعاليتها وذلك في ضوء الانهيارات المالية في بداية القرن الحالي وهو الأمر الذي أدى إلى قيام الهيئات العالمية بتقديم حلول من شأنها تفعيل الدور الذي تؤديه، ومن هذه الحلول الاهتمام بالدور الذي تؤديه لجان التدقيق في تدعيم استقلالية المدقق الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيام المدقق الخارجي بمهامه من دون ضغط أو تدخل من إدارة الشركة وفي هذا المجال قام في الولايات المتحدة مجلس المعايير المحاسبية (FASB) بإصدار مجموعة من المعايير المتعلقة بدور لجان التدقيق في عملية التدقيق الخارجي وهي المعايير رقم 90، 54، 60، 61، 71 ومن الملاحظ أن جميع هذه المعايير اهتمت بطبيعة العلاقة بين لجان التدقيق والمدقق الخارجي وحددت مجموعة من المسؤوليات للجان

التدقيق تجاه المدقق الخارجي دور لجان التدقيق في تعيين المدقق الخارجي ومنها (Verschoor, 1993) :
p. 64)

- ✓ دور لجان التدقيق في تحديد أتعاب المدقق الخارجي .
 - ✓ دور لجان التدقيق في حل المشاكل التي قد تنشأ بين المدقق الخارجي وإدارة الشركة .
 - ✓ دور لجان التدقيق في زيادة تفاعل المدقق الخارجي مع قسم التدقيق الداخلي في الشركة .
 - ✓ أهمية قيام لجنة التدقيق بالأشراف على عملية تدقيق القوائم المالية المرحلية والسنوية وذلك قبل المصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
- ومن خلال المسؤوليات السابقة للجنة التدقيق يتضح أن لها دور مهم في زيادة فاعلية واستقلالية المدقق الخارجي فضلا عن دورها في اختياره وتحديد أتعابه والعمل على حل المشاكل التي تنجم بينه وبين إدارة الشركة فيما يتعلق بالنواحي المحاسبية وبالطبع فإن هذا سيؤدي إلى زيادة ثقة الأطراف الخارجية في تقرير المدقق الخارجي وفي مهنة التدقيق بصفة عامة.

ب: إشراف لجنة التدقيق على أعمال المدقق الخارجي وتدعيم استقلاليته

تعد لجنة التدقيق قناة اتصال فاعلة بين المدقق الخارجي من ناحية والشركة من ناحية أخرى ، ويمكن أن تؤدي دورا مهما في تدعيم استقلاله عن إدارتها بالشكل الذي يؤدي إلى قيامه بمهامه من دون ضغط أو تدخل من الإدارة، مما يمكنه من أداء عملية التدقيق بكفاءة وفاعلية (مومني، 2000، صفحة 273) لذلك على لجنة التدقيق القيام بمجموعة من الوظائف لتحقيق ذلك ولتحسين علاقة المدقق الخارجي بإدارة الشركة وفض النزاعات القائمة بينهما.

كما أنها تعمل كهمزة وصل بين المدقق الخارجي ومجلس إدارة الشركة كمجلس منتخب يراعي مصالح المساهمين، وتقوم بالتنسيق بين عمل المدققين الخارجيين ومجلس الإدارة والمدققين الداخليين. (وهبة، 2009، صفحة 199)

ومن هنا فلا بد للجنة التدقيق القيام بأنشطة عدة تمكنها من الإشراف على عملية التدقيق الخارجي من أهمها الآتي: (الشامي، 2010، صفحة 22)

- ✓ تسمية المدقق الخارجي، وتحديد أتعابه، واقتراح عزله.
- ✓ مناقشة المدقق الخارجي بعد تعيينه في خطة التدقيق قبل بدئها.

2. ماهية جودة الأرباح:

تزايد اهتمام المستثمرين بجودة الأرباح في العقد الأخير من القرن العشرين بعد أن أعلنت عدة شركات عالمية عن مكاسب غير مؤيدة وغير دائمة كجزء من تقاريرها الربع سنوية، لذا أصبح المستثمرون أكثر حذرا عند النظر إلى رقم صافي الربح.

1.2. تعريف جودة الأرباح:

يعرف جودة الأرباح بأنها قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية غير العادية بالاعتماد على المعلومات الحالية.

كما تعرف أنها "جودة الأرباح هي مدى تعبير الأرباح التي تعلنها الشركة بصدق وعدالة عن الأرباح الحقيقية للشركة، أو بعبارة أخرى فإن أرباح الشركة المنشورة ذات وجود نقدي ملموس وتخلو من المبالغيات أو الأرقام الاحتمالية". (قاقيش و البطانية، 2009، صفحة 145)

والعديد من تعريفات جودة الأرباح تتمحور حول التعريفين السابقين فجودة الأرباح هي مدى قدرة الأرباح الحالية على تقديم صورة حقيقية عن واقع الشركة، وقدرتها على الاستمرار في المستقبل. وتتبع أهمية جودة الأرباح من أهمية الأرباح التي تعتمد عليها عدة أطراف .

من هنا نستنتج أن جودة الأرباح تعد عنصراً مهماً في القوائم المالية وتستخدم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات، حيث أن الاعتماد على أرباح ذات جودة منخفضة يؤدي إلى إدارة غير مناسبة للثروة ويعتبر فهم جودة الأرباح جزءاً هاماً في عملية التحليل المالي، فالأرباح ذات الجودة العالية تساعد المحللين الماليين على تحليل المعلومات لثلاثة جوانب أساسية هي: الأداء التشغيلي الحالي للشركة، الأداء التشغيلي المستقبلي، وقيمة الشركة.

كذلك فإن جودة الأرباح يتم استخدامها كمؤشر على توزيعات الأرباح، فاحتمالية دفع الشركات لتوزيعات أرباح تزداد بزيادة جودة الأرباح، كما أن مقدار هذه التوزيعات تزداد أيضاً بزيادة جودة الأرباح (Dechow & Dichev, 2002, p. 35)

هناك اختلاف في وجهات النظر حول مفهوم جودة الأرباح، ففي حين يستخدم البعض استمرارية الأرباح كمقياس لجودتها، حيث بين أن الاستمرارية في الأرباح تشير إلى مدى ارتباط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية، وحيث أن الأرباح تنقسم إلى تدفقات نقدية ومستحقات فإن جودة الأرباح تعني استمرارية التدفقات النقدية أكثر من المستحقات (Altamuro & A, 2006, p. 48)

والبعض الآخر يشير إلى جودة الأرباح بخلوها من ممارسات إدارة الأرباح، فكلما انخفضت نسبة المستحقات الاختيارية في الأرباح زادت جودتها (Dechow & Dichev, 2002, p. 6)

2.2. أهمية جودة الأرباح المحاسبية:

يعتبر رقم الأرباح المحاسبية هو حصيلة مختلف السياسات المحاسبية التي تتخذها الإدارة، والتي تعبر من خلالها عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها الشركة لقراراتها التشغيلية والاستثمارية وتستخدم لقياس الربحية في بعض النسب المالية، والتي يظهر من خلالها مدى كفاءة الشركة في استغلال مواردها المتاحة بالشكل الأمثل وتحقيق الأرباح. حيث يقدم من خلالها معلومات تساعد على التمييز بين رقم الأرباح الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي والذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي، ومنه فإن تحقيق الشركة لرقم أرباح مرتفع لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس بالعكس، حيث أنه كلما ارتفع صافي

التدفق النقدي التشغيلي الموجب الذي تحققه الشركة خلال العام كلما ارتفعت جودة أرباح الشركة. (الناصر، 2008، صفحة 17)

وبناء على ذلك قدم الفكر المحاسبي العديد من المبررات لأهمية جودة الأرباح المحاسبية أهمها: (بغدادى، 2013، صفحة 18)

- ✓ تعتبر الأرباح المحاسبية أحد أهم المعايير لتقييم أداء الشركات وللتنبؤ بالأداء المستقبلي لها، وبالتالي فإن الإفصاح عن أرباح ذات جودة عالية تدعم ثقة الأطراف الخارجية في إدارة الشركة ويكون لها أثر إيجابي على تحسين سمعة الإدارة لدى المستثمرين والمحللين الماليين.
- ✓ تساعد جودة الأرباح المحاسبية على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين مما يخفض من تكلفة رأسمال وذلك من خلال تخصيص أكثر كفاءة للموارد المتاحة للشركة فإن عدم تماثل المعلومات بين معدي القوائم المالية ومستخدميها هي أحد العوامل التي تشجع الإدارة على استخدام ما أتيح لها من مرونة لإدارة الأرباح وبالتالي التلاعب بالأرباح التي ستؤثر على محتوى معلومات الأرباح. ومنه فإن تخفيض عدم تماثل المعلومات سيساعد في تخفيض تكلفة رأس المال من خلال تخفيض عدم التأكد ومخاطر التقدير.
- ✓ تؤثر جودة الأرباح المحاسبية على القرارات المختلفة للمستثمرين والدائنين في سوق الأوراق المالية ، حيث أنها تعكس الأداء الحقيقي للشركة مما يساهم في تخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار مما يساعد في تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية الأمر الذي يساهم في النهاية بزيادة قيمة الشركة مما يعود بالفائدة على الاقتصاد ككل.
- ✓ تساعد جودة الأرباح المحاسبية الجهات الحكومية في تحقيق العديد من الأغراض ويتمثل أهمها في تحديد مقدار الضرائب المستحقة على الشركة، مما يساهم في الحد من التهرب الضريبي وكذلك يساعد في التخطيط على المستوى القومي.
- ✓ تؤثر جودة الأرباح المحاسبية على قيمة الشركة في سوق الأوراق المالية ، حيث تساعد جودة الأرباح المحاسبية المستثمرين في التمييز بين الاستثمارات الجيدة وغير الجيدة، وبالتالي تخفيض تكلفة رأس المال كما أنها تساعد في التمييز المديرين الجيدين وغير الجيدين مما يخفض تكاليف الوكالة وبالتالي تكلفة حقوق الملكية.

3.2. أساليب وعوامل قياس جودة الأرباح:

أدت الأساليب المختلفة لقياس جودة الأرباح إلى تقييم مختلف للأرباح وأن الشركة الواحدة يمكن أن تعطي تقييم عالي الجودة أو متدني الجودة بالنسبة للأرباح حسب نموذج القياس المستخدم .

أما العوامل المؤثرة في جودة الأرباح يمكن تلخيصها في (DE-Jun, 2009, p. 53) :

- ✓ جودة المعايير المحاسبية، حيث أن صرامة المعايير من شأنها أن تمنع الإدارة من استغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية في إدارة الأرباح وهذا ما من شأنه أن يزيد من جودة الأرباح
- ✓ اختلاف المعايير المحاسبية، إذ أن اختلاف المعايير (المستخدمة في إعداد التقارير المالية بين المعايير المحلية والدولية من شأنه أن يمثل عاملاً هاماً في التأثير على جودة الأرباح وعليه فإن الشركات التي تتبع مبادئ المحاسبة الدولية لديها أقل ممارسات لتهديد الدخل وأقل ممارسة لإدارة الأرباح.
- ✓ العامل الثالث هو تركيبة حملة. الأسهم فقد وجد Shareholder 2007 أن أقل ممارسات إدارة الأرباح هي في الشركات هي التي لديها أعلى نسبة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، قد وجد علاقة موجبة بين نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وجودة الأرباح، في المحصلة هناك علاقة بين تركيبة حملة الأسهم وجودة الأرباح وإن اختلف الباحثون في اتجاه هذه العلاقة.
- ✓ سيطرة حملة الأسهم إذ أن في بعض البلدان ذات التوجه الاشتراكي كالصين حيث يكون للدولة سيطرة على نسبة من أسهم الشركات حيث وجد أنه عندما تنخفض نسبة سيطرة حملة الأسهم لأقل من النصف فإن جودة الأرباح تنخفض في هذه الشركات.
- ✓ تأثير أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح، ففي حين يرى أن هناك علاقة موجبة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة والغش في القوائم المالية، مما يدل على أن ارتفاع عدد أعضاء مجلس الإدارة يرتبط بزيادة احتمال إدارة الأرباح وبالتالي تخفيض جودة الأرباح.
- ✓ تأثير لجنة التدقيق في جودة الأرباح، إذ تزايد الاهتمام بتشكيل لجان التدقيق وذلك لتأثيرها الهام على تحسين جودة الأرباح و هناك علاقة موجبة بين ارتفاع وتيرة اجتماعات لجنة التدقيق وجودة الأرباح وعليه ف تشكيل لجنة التدقيق وزيادة أعضائها من شأنه أن يحسن من جودة الأرباح.

3. علاقة لجنة التدقيق بجودة الأرباح واستمرارها:

إن لجنة التدقيق كبيرة الحجم قد تزود إشرافاً أكثر على إعداد التقارير المالية وهو ما من شأنه أن يحسن من جودة الأرباح من خلال تخفيض احتمالات التلاعب في القوائم المالية و لم يتم اثبات أي تأثير لحجم لجنة التدقيق وعدد اجتماعاتها في تحسين وجودة الأرباح (قافيش و البطانية، 2009، صفحة 25). يساهم وجود لجنة تدقيق وتمتعها بالاستقلالية والخبرة الكافيين في تحسين (Bryan et al., 2004) وجودة الأرباح (2004) وتحسين جودة التقارير المالية بشكل عام وتحسين جودة الأرباح بشكل خاص اعتبر من أهم الفوائد الناتجة عن تشكيل لجان تدقيق (Bryan & Tiras, 2004, p. 65)

1.3. تجربة لجان التدقيق في الشركات الأردنية:

إن استقلالية أعضاء لجنة التدقيق وتمتعهم بالخبرة المالية يساهمان في زيادة جودة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية، بينما تؤدي زيادة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة إلى انخفاض جودة الأرباح. وحول علاقة جودة التدقيق بالحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة الأرباح توصلت دراس إلى أن جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق في الأردن لا تساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية التي تقوم بالتدقيق عليها، ولم يكن لهذه المكاتب دوراً في زيادة جودة الأرباح في الشركات في الصناعة الأردنية. (حمدان، ابو عجيبة، و ابو عجيبة، 2012، صفحة 27)

2.3. تجربة لجان التدقيق في الشركات الأسترالية:

الباحثان Baxter & Cotter (2009) في ذات الوقت كان يحاولان دراسة تأثير تشكيل وخصائص لجان التدقيق في تحسين جودة الأرباح لعينة من الشركات الأسترالية وذلك قبل إدخال المتطلبات الإلزامية للجان التدقيق عام 2003 حيث دلت نتائج هذه الدراسة على أن تشكيل لجنة التدقيق يقلل من إدارة الأرباح، لكن لا يقلل أخطاء تقييم estimation errors الاستحقاق كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات أهمية بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق وتحسين جودة الأرباح، بينما لم تكن لخصائص لجنة التدقيق الأخرى؛ أي علاقة ذات أهمية نسبية مع جودة الأرباح.

3.3. نتائج عامة لدراسات أخرى علاقة لجان التدقيق بجودة الأرباح:

بينت العديد من الدراسات عدة عوامل أخرى مؤثرة في جودة الأرباح كدراسة Teitel, Machuga & 2007 فقد بينت أن قوانين دعم الحوكمة المؤسسية ساهمت في تحسين جودة الأرباح. وكذلك فإن لجودة الرقابة الداخلية دوراً في تحسين جودة الأرباح ، وفي مقارنة بين الشركات ذات الملكية العامة والأخرى ذات الملكية الخاصة (Public firms & Private firms) وجد أن الشركات ذات الملكية العامة كانت أكثر تحفظاً في تقاريرها المالية من الشركات الخاصة، وكذلك فإن ممارسة إدارة الأرباح لديها عبر استخدام المستحقات الاختيارية كانت أقل وبالتالي فإن جودة الأرباح في هذه الشركات كانت أفضل منها في الشركات الخاصة وذلك رغبة من مديري الشركات العامة في تجنب خطر التقاضي (Litigation risk) وتكاليف الوكالة (Agency costs).

غير أن Teitel & Machuga (2010) في دراستهما لأثر تفاعل كل من تطبيق دليل الحوكمة المؤسسية (Code of Best Corporate Governance) في المكسيك مع وجود مدققين خارجيين من مكاتب تدقيق ذات جودة تدقيق عالية من شأنه أن يحسن من جودة الأرباح،

وتناولت دراسة (Balsam 2003) أثر إحدى خصائص جودة التدقيق وهي " تخصص المدقق المهني "في المستحقات الاختيارية، حيث وجدت دراستهم أن الشركات التي استخدمت مدققين متخصصين مهنيًا كان لديها استحقاقات اختيارية أقل مقارنة مع الشركات التي استخدمت مدققين غير متخصصين مهنيًا، لذا يمكن القول أن الشركات التي لديها مدققين متخصصين مهنيًا تتمتع بجودة أرباح أعلى، وفي استطلاع للعوامل المؤثرة في جودة الأرباح أشارت دراسة (حمدان 2012) إلى تأثير حجم الشركة في جودة الأرباح، بحيث تميزت أرباح الشركات كبيرة الحجم بالجودة أكثر من الشركات صغيرة الحجم، وكذلك بينت الدراسة أن هناك علاقة بين عقود الدين وجودة الأرباح، بحيث تتميز الشركات ذات المديونية المرتفعة بجودة أرباح أعلى، كما وجدت الدراسة تأثيراً لجودة التدقيق في تحسين جودة الأرباح، أما دراسة (حمدان 2012) فقد هدفت إلى بحث العلاقة بين إتباع مبدأ التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية في جميع الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية وتحسين مستوى جودة الأرباح، غير أن هذه الدراسة لم تجد أدلة تدعم العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح.

الخاتمة:

تعتبر لجان التدقيق إحدى آليات الحوكمة المؤسسية التي تهدف إلى تنسيق العلاقة بين الإدارة والمدقق الخارجي ومراقبة عمليات الشركة لزيادة درجة الحوكمة المؤسسية فيها وضمان شفافية الإفصاح المالي، لذا فقد هدفت الدراسة إلى استطلاع تأثير خصائص لجان التدقيق في تحسين جودة الأرباح المشار إليها في هذه الدراسة باستمرارية الأرباح في المستقبل .

نتائج الدراسة

من خلال الدراسة تم الوصول إلى النتائج التالية:

1. تبين من الإحصاء لخصائص لجان التدقيق أن الشركات التي تفي بمتطلبات تشكيل لجان التدقيق الواردة في التشريعات المحلية، من حيث الحد الأدنى لحجم لجنة التدقيق، وتكرار اجتماعاتها، وتوفر الخبرة المالية لدى أعضائها، في حين تبين أن نسبة من أعضاء لجنة التدقيق لا يتمتعون بالاستقلالية لشغلهم مناصب تنفيذية في الشركات، أو بسبب امتلاكهم لأسهم داخل الشركة.
2. على الرغم من أن الشركات الصناعية تفي بمتطلبات تشكيل لجنة التدقيق من حيث حجمها، إلا أن هذا المتغير - حجم لجنة التدقيق - لم يكن له تأثير موجب في تحسين جودة الأرباح، بل على العكس من ذلك فقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية لهذا المتغير مع جودة الأرباح؛ إذ أن زيادة أعضاء

لجنة التدقيق يؤدي إلى تخفيض كفاءتهم في مراقبة عمليات الشركة، وتنسيق العلاقات بين مختلف الأطراف في الشركة، وتحسين جودة الأرباح.

3. لم تجد الدراسة أثراً لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح، فقد تبين أن عدداً من أعضاء لجان التدقيق في الشركات الصناعية يشغلون مناصب تنفيذية؛ مما خفض من استقلاليتهم وقدرتهم في تحسين جودة الأرباح.

4. عند البحث عن دور الخبرة المالية لأعضاء لجان التدقيق في الشركات الصناعية في تحسين مستوى جودة الأرباح، لم تجد الدراسة ما يدعم هذه العلاقة، بل أشارت إلى وجود تأثير محدود غير ذي أهمية إحصائية للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق في استمرارية الأرباح.

5. أما عن دور تواتر اجتماعات لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح فقد وجدت الدراسة مؤشرات ذات دلالة إحصائية على وجود علاقة عكسية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وقيمة المستحقات في الأرباح؛ مما يشير إلى علاقة طردية بين اجتماعات لجنة التدقيق وجودة الأرباح.

6. وجدت الدراسة أثراً عكسياً لنسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة في جودة الأرباح، فملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة قد يحد من استقلاليتهم في مراقبة عمليات الشركة، وتنسيق العلاقات بين مختلف الأطراف فيها.

التوصيات

بناء على النتائج السابقة، فإن الدراسة تتقدم بالتوصيات التالية:

1. توصي الدراسة - بشكل عام - الجهات المشرفة على أسواق الأوراق المالية بدعم آليات الحوكمة المؤسسية، ومنها لجان التدقيق، من خلال الرقابة المستمرة على التزام الشركات بمبادئها المنصوص عليها بمبادئ الحوكمة المؤسسية.

2. توصي الدراسة هيئة الأوراق المالية بالرقابة على تعيين أعضاء لجان التدقيق في الشركات الصناعية، والتأكد من عدم شغلهم لأي مناصب تنفيذية تحد من استقلاليتهم.

3. لا بد من وضع الضوابط على ملكية أعضاء لجان التدقيق في أسهم الشركة للمساهمة في زيادة استقلاليتهم في رقابة عمليات الشركة، وتنسيق العلاقات بين مختلف الأطراف.

4. لا بد من الحرص على اختيار أعضاء لجنة التدقيق ممن لديهم الخبرة والدراية بالعلوم المالية، مما يساهم في تحسين كفاءتهم في أداء مهامهم.

5. توصي الدراسة بدراسة أثر خصائص لجنة التدقيق في جودة الإفصاح، والشفافية المالية، وكذلك البحث عن المزيد من العوامل المؤثرة في جودة الأرباح، مع استخدام نماذج أخرى لقياسها.

6. تحسيس الإدارة ومستخدمي القوائم المالية وجميع الأطراف بأهمية جودة الأرباح والإفصاح والشفافية، وتعزيز المردودية لمختلف الأطراف، وتغليب الصالح العام على المصالح الشخصية.

7. ينبغي نشر تقارير داخلية دورية عن جودة الأرباح داخل الكيانات الاقتصادية وذلك لغرض تحسين الأداء وزيادة الكفاءة.

وعليه تبقى جهود إدارة المؤسسة من خلال مختلف هياكلها وخاصة لجان التدقيق تبحث دوماً عن تلك الحالة التي تكون فيها المؤسسة مرتاحة مالياً وبإمكانها البقاء في المنافسة والاستمرار في السوق ولا يتأتى ذلك إلا بتحقيق الأرباح المتواصل وبالجودة المطلوبة كدليل على نجاعة التسيير .

المصادر:

1. Altamuro, J., & A, B. (2006). Do Internal Control Reforms Improve Earnings Quality? WORKING PAPER. SSRN.
2. Bryan, D., & Tiras, S. (2004). Influence of Independent and Effective Audit Committee on Earnings Quality. State University of New York, Buffalo.
3. Dechow, P., & Dichev, I. (2002). The Quality of Accruals and Earnings: The role of Accrual Estimation Errors. Accounting Review, 35-59.
4. DE-Jun, W. (2009). What are affecting earnings quality: A summarization. Journal of Modern Accounting and Auditing, 53-58.
5. Verschoor, C. C. (1993). Benchmarking the audit committee. Accounting Journal, 64.
6. أحمد بخادي. (2013). العلاقة بين جودة الأرباح وحساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الزقازيق، مصر.
7. السيد، أ. ع. (2008). الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح المالية في بورصة عمان. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
8. الشامي، ح. ع. (2010). أثر المروئية على جودة المعلومات بالتقارير المالية بهدف تعظيم منفعة واستخدام المعلومات: دراسة ميدانية. (رسالة ماجستير). كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
9. دحدوح، ح. أ. (2008). دور لجان المراجعة في تحسين كفاءة نظام الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 24(1).
10. شرف، س.، وأسبر، ه. (2019). تقييم دور أنشطة لجان التدقيق في تحسين نظام الرقابة الداخلية المصرفية: دراسة ميدانية. مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، 41(5).
11. مومني، ع. م. (2000). تقييم ضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها في الشركات الأردنية المساهمة لتعزيز الحوكمة المؤسسية. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة جدارا، الأردن.
12. علام حمدان، عماد ابو عجيلة، و عماد ابو عجيلة. (2012). جودة التدقيق في الأردن وأثرها في ادارة وجودة الأرباح. المجلة العربية في المحاسبة جامعة البحرين، 27-55.
13. علي ذنيبات. (2006). تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية (المجلد 1). عمان الاردن: منشورات الجامعة الأردنية.

14. متولي سامي وهبة. (2009). لجنة المراجعة ودورها في زيادة فاعلية عمل المراجعين ودعم استقلاليتهم. المجلة العربية للاقتصاد والتجارة، 199.
15. محمود قاقيش، و هنادي البطانية. (2009). العوامل المحددة لفترة اصدار التقرير المالي السنوي للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان. المجلة العربية للمحاسبة جامعة البحرين، 12(1)
16. موسى سويطي. (2006). تطوير نموذج لدور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي. عمان الاردن: رسالة دكتوراه غير منشورة الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية